

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير





مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

يومي 06-07 ماي 2012

عنوان المداخلة:

التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة

إعداد:

د. عمر شريف

أستاذ محاضر بجامعة باتنة

العنوان الإلكتروني: Charif_amor@yahoo.fr

للاتصال بمخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:

البريد الإلكتروني: laboratoire_lfbm@yahoo.fr

هاتف/ فاكس: 033742199

مدير المخبر: أ.د/ ساكر محمد العربي

رئيس الملتقى: د.غالم عبد الله

رئيس اللجنة العلمية : أ.د/ غوفي عبد الحميد

ملخص: إن الجزائر من المجتمعات التي تعاني من إهدار المال العام والفساد المالي غيرها من دول العالم، وسبب ذلك يعود إلى ضعف نظم الرقابة الداخلية من المنظورين المالي والإداري وكذا غياب قواعد الرقابة والمساءلة المحاسبية وتفادي الفساد المالي والإداري في المؤسسات.

لقد كيفت الجزائر لنظام الاقتصاد والاندماج العالمي الذي أصبح عليها تفعيل دور الإدارات الرقابية في المؤسسات العمومية لتحقيق الأهداف وإقامة حكم رشيد وخاصة منها التدقيق الذي يعتبر من الأساليب الفعالة في الحوكمة مع توفير جميع الإمكانات التنفيذية اللازمة للمعالجة.

وهذا يتطلب اتباع منهجية جديدة للتحكم في الاستثمارات و كيفية توزيعها من خلال المخطط الخماسي 2010-2014 و اعتماد نظام رقابة داخلية محكم

الكلمات المفتاحية: الاندماج الاقتصادي، التدقيق، الحوكمة، ترشيد الاستثمار، الرقابة الداخلية، المساءلة المحاسبية، الجماعات المحلية، الإفصاح، الشفافية

Résumé: L'Algérie des communautés qui souffrent de gaspiller de l'argent public et la corruption financière dans d'autres pays du monde, et la raison pour cela est dû à la faiblesse des systèmes de contrôle internes à la fois financières et administratives, ainsi que l'absence d'un contrôle, la reddition de comptes, la comptabilité et éviter la corruption financière et administrative dans les institutions.
L'Algérie a adapté le système à l'économie et l'intégration mondiale, qui est devenu en activant le rôle des ministères de réglementation dans les communautés locales pour atteindre les objectifs et la mise en place de la bonne gouvernance et en particulier la vérification qui est l'une des méthodes efficaces en matière de gouvernance avec la possibilité de fournir tous les cadres nécessaires pour le traitement.

Cela nécessite une nouvelle méthodologie pour contrôler l'investissement et la façon dont elle est distribuée à travers le plan quinquennal 2010-2014 et l'adoption du système de contrôle interne bien

Mots-clés: intégration économique, l'audit, la gouvernance d'entreprise, la rationalisation de l'investissement, le contrôle interne, la reddition de comptes, la comptabilité, les groupes communautaires, la divulgation, la transparence

مقدمـــة:

يعتبر إهدار المال العام وسوء تسييره من الفساد المالي، وهو من القضايا الأكثر انتشارا في العالم، وهذا لا يعني أن هناك مجتمعا يتمتع بنزاهة مطلقة، ويعاني الآخر من فساد مطلق، فالمجتمعات تكون بالمقارنة أكثر وأقل فسادا من سواها والجزائر من بين المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة، والأسباب الرئيسية التي تساعد في انتشاره ضعف نظم الرقابة الداخلية من المنظورين المالي والإداري، وكذا غياب قواعد الرقابة والمساءلة المحاسبية.

ومع تبني الجزائر لنظام اقتصاد والانفتاح والرغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح من الضروري تفعيل دور الأدوات الرقابية في المؤسسات لتحقيق الأهداف وإقامة حكم رشيد وخاصة منها التدقيق الذي يعد من أهم الفاعلين في الحوكمة.

وما يزيد أهميته الأزمة المالية العالمية والتي عصفت بمعظم اقتصاديات العالم، والذي فضل العديد من الدول للخروج السريع منها بانتهاج سياسة التقشف والتي يراها البعض بأنها سياسة بطيئة، وانتهاج سياسة ضخ الأموال والتوسع في الإنفاق.

لذا تبنت الجزائر استراتيجية استثمارية ضمن المخطط الخماسي (2010-2014) مع توفير جميع الإمكانيات التنفيذية لمعالجة الظاهرة والتصدي لها بتعزيز المساءلة مع وضع الضوابط المناسبة لحماية المصالح وخاصة تقوية نظام الرقابة الداخلية.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى ضرورة تواجد التدقيق في المؤسسة وتحديات الفساد المالي والإداري فيها؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نقترح المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للفساد المالي

المحور الثاني: التحديات التي تواجهها المؤسسات العمومية

المحور الثالث: أنواع ومعايير التدقيق المحاسبي لمعالجة الظاهرة.

المحور الرابع: آليات حماية المال العام من الفساد المالي.

I- الإطار النظري للفساد المالي:

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية، أين أخذت تنخر في مجتمعاتنا حيث بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الإقتصاد والقدرة المالية والإدارية، وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار وإعادة إعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

لذا أصبح من الضروري تأسيس إطار حوكمي لغرض تطويق هذه الظاهرة وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة .

وتعتبر مكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره يعجل من عملية التنمية الاقتصادية.

1- مفهوم الفساد الإداري والمالي:

لمصطلح الفساد معاني كثيرة وهو موجود في كافة القطاعات العمومية منها والخاصة، وهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص سيطرة أو قوة احتكار أو صاحب قرار، وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون هذه الخدمة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى(1).

وللفساد عدة تعاريف منها: (2)

- **تعريف منظمة الشفافية الدولية:** إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص.
- **تعريف صندوق النقد الدولي:** علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة والتي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك للشخص الواحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد.

2- أنواع الفســـاد:

2-1- من حيث الحجم:

- **الفساد الصغير Minor corruption**

ويعرف بفساد الدرجات الوظيفية الدنيا وهو ذلك الفساد الذي يمارس من طرف فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نرى أن هذا النوع من الفساد ينتشر بين صغار الموظفين.

- **الفساد الكبير: Gross corruption:**

ويعرف بفساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين، والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهذا النوع هو الأهم والأشمل والأخطر لتكليفه مبالغ ضخمة للدولة.

2-2- من حيث الانتشار:

- **الفساد الدولي:** وهو ذلك الفساد العابر لحدود الدولة وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها بمصطلح العولمة الذي يفتح الحدود والمعابر بين البلدان تحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

وترتبط مل هذه المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما ويعتبر هذا النوع من الفساد الأكثر خطورة.

-الفساد المحلي: وهذا ذلك الفساد الذي ينتشر داخل البلاد الواحد.

3- أسباب الفساد وتأثيراته:

3-1- أسباب الفساد :

ويمكن أن تتمثل في:

-الأسباب السياسية: ويقصد بها غياب الحريات ونظام الديمقراطية في المؤسسات المعنية وضعف الإعلام والرقابة.

-الأسباب الاجتماعية: والتي تتمثل في الحروب وآثارها ونتائجها في المجتمع، والتدخلات الخارجية، والمحسوبيات، والخوف من المستقبل...، جميع هذه الأسباب وغيرها تساهم في لجوء البعض إلى جمع الأموال بأية وسيلة.

-الأسباب الاقتصادية: تحفز الأوضاع الاقتصادية المتردية ومنها ارتفاع تكاليف المعيشة إلى سلوك الفساد.

-الأسباب الإدارية والتنظيمية: وتتمثل في الإجراءات المعقدة وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها وكذا انعدام الكفاءات الجيدة في مثل هذه المنظمات خاصة[3].

3-2-تأثيرات الفساد:

- من الناحية الاقتصادية: يؤثر الفساد على الاقتصاد بـــ[4]:

- ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر...

- ضياع أموال الدولة: والتي كان من الأجدر استثماره في مشاريع تخدم المواطنين.

- من الناحية السياسية: ويؤدي الفساد إلى إحلال المصالح الخاصة بدل المصالح العامة ، كما يؤدي أيضا إلى زيادة الصراعات والخلافات في أجهزة مثل هذه المؤسسات وذلك بين مختلف أعضاء مجالس الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

- تأثير الفساد على وسائل الإعلام: ويكون بمحاولة تكيفها ضمن المتطلبات الخاصة للمستفيدين ومن ثم جعل هذه الأجهزة الإعلامية بعيدة كل البعد في أداء دورها والذي يتمثل في التوعية ومحاربة الفساد.

4-مظاهر الفساد الإداري والمالي:

- **الرشوة:** ومعناه حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال.
- **المحسوبية:** إي إمرار ما تريده بعض الأحزاب التي تتمتع بالأغلبية.
- **المحاباة:** ومعناه تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما يحدث في مجال إعطاء الصفقات وعقود الاستئجار والاستثمار...
- **الوساطة:** أي تدخل شخص ذو نفوذ في إعطاء مثلا منصب شغل لغير مستحقيه.
- **الابتزاز والتزوير:** ويتمثل في استغلال الشخص للمركز الذي يشغله في الحصول على الأموال بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة، أو تزوير بعض الشهادات والوثائق[5] ...

II-التحديات التي تواجهها المؤسسات العمومية:

لقد سبق وأن ذكر بأن هذا النوع من الفساد يعتبر الأخطر نتيجة لما يسببه من أضرار على الصعيد المحلي والدولي وعلاجه بالشكل النهائي يعتبر من الأمور المستعصية نتيجة المعوقات والمتمثلة في الذين يمارسون الفساد لاسيما ذوي المراكز المالية والرسمية المتقدمة بالإضافة إلى صعوبة إيجاد الإطارات النزيهة والكفوءة والقادرة على العمل في هذا المجال بسبب عدم وجود آلية تكفل اختيار هؤلاء فضلا عن الوسائل المضمونة لحمايتهم[6].

وللتقليل من هذه الظاهرة لابد من لتفكير في إيجاد وسائل عملية وموضوعية ترفع من مستوى الرقابة من الفساد لتحقيق أكبر قدر من النزاهة.

وقبل إيجاد هذه الوسائل لابد من تحديد المعاملات المرشحة أكثر لممارسة الفساد ومن ثم التفكير في وسائل المعالجة.

ومن بين مواطن الفساد نجد المصلحة الخاصة بإعطاء الصفقات العمومية للمقاولين ومصلحة المستخدمين المكلفة بالتعيينات وكذا مصلحة التموينات على سبيل المثال لا الحصر

1- في المصلحة الخاصة بمنح المناقصات للمقاولين:

من بين المواطن الأكثر عرضة للفساد نجد مثل هذه المصلحة والمكلفة بإعطاء مختلف المناقصات لبناء مشاريع حيث تحصل فيها عمليات رشوى كبيرة ويكون في مرحلتين الأولى وتتعلق بعملية إعطاء الصفقة والثانية تتعلق بالعملية التنفيذية .

- **مرحلة توزيع المشاريع على المقاولين:** حيث يلجأ هؤلاء إلى إعطاء رشوى للقائمين على مثل هذه الأعمال بهدف الحصول على الصفقة، حيث تقوم الجهة التي تتلقى الرشوى بإعطاء المشروع للذي يدفع أكثر وذلك باتباع طرق احتيالية في ذلك.

ولكي ترسو الصفقة على مستحقيها بمهنية وشفافية لابد من أن تتم عملية إعطاء هذه الأخيرة في جلسة علنية واحدة ومفتوحة بحضور جميع المعنيين من مقاولين ومسؤولين وأمام مؤسسات الرأي العام والمتمثلة في الإتحادات والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ، وإعطاء المشروع لمن يقدم أقل تكلفة بغض النظر عن الاعتراضات الفنية لأن هذه النقطة بالذات تعتبر الثغرة الكبيرة التي ينفذ منها المسؤولون.

- **المرحلة الثانية:** وتتمثل هذه المرحلة في عملية الغش في تنفيذ المشروع الذي حصل عليه والمتمثل في لجوء بعض المقاولين إلى رشوة المهندسين المسؤولين عن الإشراف على عملية تنفيذ المشروع، وكذلك المهندسين المسؤولين الذين يستلمون المشروع بعد التنفيذ والجهات المسؤولة بدفع المستحقات المالية للمقاولين المنفذين لتلك المشاريع.

والتحدي هنا يتمثل في اختيار هؤلاء بشكل سري وإحضارهم بشكل مفاجئ إلى مواقع العمل دون علم المقاول المنفذ، وإذا أمكن دون علم الجهة المستفيدة أيضا لأنها قد تكون هي أيضا متفقة مع المقاول القائم على المشروع

كما يمكن استدعاء مهندسين من ولايات أخرى أو حتى دول أخرى إذا تعلق الأمر بتنفيذ مشاريع ضخمة كالذي يتعلق بالاستثمارات العمومية للمخطط الخماسي 2010-2014 لضمان أكبر قدر من الشفافية.

على أن يقوم بذلك مهندسون مختلفون لمرتين أو ثلاث ويؤكد بالتقرير إذا كان هناك تطابق بنسبة اختلاف بسيطة لأن الأمر يستحق ذلك.

كما يمكن للمؤسسات الأخرى كوسائل الإعلام القيام بنفس المهمة خلال عملية التنفيذ وذلك بتكليف مهندسين لهذا الغرض دون علم المقاول أو الجهة المستفيدة والتي تكون ربما مشتركة بالفساد مع المقاول.

2- مصلحة التموينات:

وتمثل أهم وسائل الاختلاس المالي وذلك من خلال حصر الموضوع بين مجموعة من الأشخاص الذين لهم علاقة بالمصلحة حيث يقومون بالاتفاق مع عدد من محلات بيع المواد التي تحتاجها مثل هذه المنظمات أين ترتب وصولات الشراء بأسعار مبالغ فيها ، وللحد من هذه الظاهرة لابد من أن تُتخذ إجراءات تشريعية تلزم المسؤولين بخضوعهم الدوري لأجهزة المراقبة والمحاسبة.

3- مصلحة المستخدمين:

وتعتبر الجهة المسؤولة عن التعيينات التي تكون داخل المنظمة أين تنتشر الرشاوى والمحاباة واختيار الأقارب... ، ولمكافحة الفساد في عملية التعيين يجب إنشاء مكاتب عمل في جميع الوحدات المكونة للمؤسسات المعنية والتي من شانها القيام بتدوين كافة المعلومات التي تتعلق بطالبي العمل، وفي حالة وجود حاجة لدى المصالح الراغبة في التعيين عليها أن تقوم بمفاتحة هذه المكاتب لترشيح الأعداد المطلوبة وفقا للمؤهلات والمواصفات .

وتقوم المكاتب بإعلان ذلك عبر وسائل الإعلام لحضور المشمولين، لحظة الفوز أن يكون وفق ضوابط حيث يقدم الأكبر سنا ثم الأقدم تخرجا...

وعلى أن تتم العملية بحضور مؤسسات الرأي العام وخاصة وسائل الإعلام.

وتعتبر هذه العينة الأكثر عرضة للفساد المالي، وهذه التدابير لا تتحقق إلا بوجود مدقق حسابات داخل الجماعات المحلية لهدف العمل على تقوية نظام الرقابة الداخلية.

III- أنواع ومعايير معالجة التدقيق المحاسبي:

1-أنواع التدقيق في المؤسسة العمومية:

نشير هنا إلى نوعين من التدقيق، وليس بالضرورة أنها الوحيدة في هذا المجال، إذ انه يمكن تنفيذ أعمال تدقيق خاصة تستلزمها ظروف ومتطلبات معينة.

وعملية التدقيق يمكن أن تشمل العقود التي تبرمها مثل هذه المؤسسات، أو منح هبة لقطاعات تابعة لها أو حتى للقطاع الخاص أو لجمعيات خيرية وكذلك التدقيق الذي يتعلق بأنظمة الضبط الداخلي أو الإلتزام بشروط مفروضة وقوانين وتشريعات وهي الأهم[7].

وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى نوع من التدقيق المالي وتدقيق الأداء.

1-1- التدقيق المالي:

وتتضمن أعمال التدقيق المالي البيانات والملومات المالية ذات العلاقة:

1-1-1-تدقيق البيانات المالية يعطي تأكيدا معقولا فيما إذا كانت البيانات المالية المدققة تظهر بصورة عادلة الوضع المالي ونتائج العمليات وبيان التدفقات النقدية وفقا للمعايير المتعارف عليها.

1-1-2-تدقيق المعلومات المالية ذات العلاقة يتضمن ما يلي:

- فد تم عرض المعلومات المالية وفقا لأسس معينة أو قائمة
- كون المؤسسة المدققة قد تقيدت بمتطلبات أداء مالية محددة
- نظام الضبط الداخلي المتعلق بالتقرير المالي أو المتعلق بالمحافظة على الموجودات هو مصمم بشكل ملائم وقد تم تنفيذه لتحقيق أهداف الضبط.

1- 2تدقيــق الأداء:

ويكون هذا النوع من التدقيق من جهة مستقلة عن المؤسسة ن وذلك من اجل تقديم معلومات أكثر مصداقية لتسهيل مبدأ المساءلة العامة، وتسهيل اتخاذ القرارات من قبل الجهات التي تتحمل مسؤولية الإشراف واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ويتضمن هذا النوع من التدقيق تدقيق الأداء الاقتصادي الرشيد والفعالية وبرامج الإنفاق وهي:

- يحدد تدقيق الاقتصاد الرشيد والفعالية:

- إذا كانت المؤسسة موضع التدقيق تحصل على مواردها وتحافظ عليها وتستعملها بصورة اقتصادية وفعالة.
- الأسباب التي أدت إلى الهدر أو إلى ممارسات غير اقتصادية ، سوء استخدام الموارد المتاحة.
- إذا كانت ملتزمة بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالاقتصاد الرشيد والفعالية في خلاق وتوزيع المنافع.

ويتم الأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المؤسسة تتبع سياسة رشيدة في شراء مستلزماتها.

- تحصل على النوع والنوعية بتكلفة مناسبة وتحمي وتحافظ على مواردها بصورة سليمة.
- تتحاشى إهلاك مجهود الموظفين على أمور غير مجدية وكذا الأعمال التي لا تخدم أي هدف وكذلك إنفاق الوقت بدون عمل والتضخم في عدد الموظفين
- استخدام الطاقة القصوى للموارد في العملية الإنجازية أو الإنتاجية وكذلك استخدامها لإجراءات عملية فعالة
- وتلتزم بتنفيذ متطلبات القانون والأنظمة التي تؤثر بصورة هامة على طريقة الحصول على الموارد والمحافظة عليها واستعمالها.

● التدقيق في البرامج يكون كما يلي:

- تقييم فيما إذا كانت أهداف البرنامج الجديد سليمة وملائمة
- تحديد المدى الذي يمكن للبرنامج أن يحققه والمستوى المطلوب من النتائج
- تقييم فعالية البرنامج وتحديد العناصر التي تعترض الأداء الحرفي
- تحديد فيما إذا كان البرنامج يكمل، يرتبط مع أو يتضارب مع برامج أخرى ذات علاقة
- تحديد الطرق التي تجعل هذا البرنامج يعمل بصورة أفضل.

2- المعاييـــر العامة للتدقيق:

وهنا نقترح العمل على تنويع المدققين نظرا لثقل المهمة على أي مدقق أو خبير محاسب حيث لابد من التخصص في العملية التدقيقية على الأقل إلى نوعين او تخصصين الأول أن يدقق في المنشآت الاقتصادية والمالية بشتى أنواعها، أما التخصص الثاني فيتعلق بالتدقيق في المؤسسات العمومية والجمعيات الخيرية... وأعتقد أن هذا التقسيم يجعل من المهمة أسهل ويؤدي كل من المدقق والخبير المحاسب مهامه على أكمل وجه.

أما ما يتعلق بالمعايير يمكن ذكر ما يلي:

2-1- الاستقلالية: في جميع الأمور ذات العلاقة بعملية التدقيق والأشخاص القائمين على ذلك عليهم أن يكونوا أحرار غير مقيدين كما عليهم أن يكونوا مستقلين تنظيميا وهذا ما يجعل المهمة أكثر مصداقية وشفافية

2-2- العناية المهنية يجب استعمال العناية المهنية اللازمة عن تخطيط وأداء التدقيق والتصديق وإعداد التقارير ذات الصلة.

2-3- الكفاءة: على المدققين سواء داخلين أو خارجيين أن يمتلكوا الكفاءة المهنية.

● معاييـــر العمـــل الميدانـــي لأعمـــال التدقيـــق المالي:

- تخطيط ومساعدة العمل بشكل جيد ومراقبته.
- يجب الحصول على فهم مناسب للرقابة الداخلية لتخطيط وتدقيق وتحديد بيئة وزمن ومدى الاختبارات المطلوبة.
- الحصول على الدليل المناسب من التحري والملاحظة والتساؤلات والتأكيدات للوصول إلى أساس معقول عن الرأي المتعلق بالتقارير المالية الخاضعة للتدقيق.

بالإضافة إلى معايير استكمالية إضافية وهي:

- اتصالات المدققين
- اعتبارات نتائج التدقيق والتصديق السابق

- تعقب الخطأ المادي الناتج عن انتهاك شروط العقد أو اتفاق المنحة أو إساءة استخدامها
- توثيق التدقيق.

- **معايير العمل الميداني لأعمال تدقيق الأداء:**

- التخطيط: يجب وجود تخطيط كافي لأداء أعمال التدقيق
- الإشراف : يجب وجود إشراف كافي على المساعدين المنفذين لمهمة تدقيق الأداء ألثناء أدائه
- الدليل: يجب على المدقق الحصول على دليل كافي وكفؤ ومناسب لاستنتاج أساس معقول للنتائج والتوصيات وإبداء رأيه وحكمه المهني وإعداد التوصيات اللازمة .
- التوثيق: يجب على المدقق أن يحضر ويحافظ على توثيق أعماله التدقيقية

IV- آليـــات حماية المال العام من الفساد المالي:

للتغلب على صور إهدار المال العام عند تخصيصه وأيضا عند استخدامه فقد انتهت الكثير من التجارب الدولية إلى مجموعة من الضوابط والآليات والصيغ العملية والتي من أهمها(8):

1- تقدير الإيرادات والمصروفات في إطار التوازن النقدي للموازنة العمومية:

إن السعي للتنمية لابد وان يوازن بين التركيز على الأولويات والاحتياجات الأساسية لأجهزة الدولة المختلفة من ناحية، ومن ناحية أخرى بين الإمكانيات المالية والموارد المتاحة.

فهذا التوازن مطلوب، أمر له أهمية السيطرة على الدين العام بشقيه المحلي والخارجي، ومن ثم فإنه كلما استطعنا استغلال الموارد أفضل استغلال ممكن، كلما كان دلك في صالح المجتمع وحماية للأجيال القادمة، ومنه فإن لتقريرات الموازنة العمومية أن تأخذ في الحسبان ما يلي:

1-1- ضبـــط الإنفاق العام :

ويستلزم الأمر لضبطه من خلال وضع تقديرات سليمة لهذا الإنفاق وفقا للأصول العلمية ، بحيث نضمن أن يعر هذا الإنفاق العام عن الاحتياجات الفعلية والضرورية دون زيادة أو نقصان، وبحث يأتي التنفيذ الفعلي متفقا مع تلك التقديرات دون تجاوزات.

والتقدير السليم للإنفاق العام لابد أن يراعي:

- الاعتماد على نظم المعلومات الحديثة واستخدام البرامج الحاسوبية كضرورة لضمان الإعداد الجيد والمتطور، والعمل على ربط هذا الإنفاق ببرامج للأداء تكفل الانضباط المالي وتحقيق فاعلية النفقة
- مراعاة النتائج الفعلية للتنفيذ الموازنات للسنوات السابقة وربط ذلك مع التقديرات الجديدة من خلا أهداف كمية ومالية وقصر الأمر النفقة الحتمية والفعالية وليس مجرد الاعتماد على الربط السنوي ومعدل نموه
- الاهتمام بالصيانة كمدخل رئيسي للحفاظ على أصول المجتمع وثروته وضمان زيادة كفاءة الأداء والاستغلال السليم للطاقات المتاحة .

2-1- تنميـــة الموارد العموميـــة:

من المعروف أن أحد أهم الجوانب التي يعاني منها اقتصاد معظم الدول النامية وخاصة العربية منها ومن بينها الجزائر هو عدم تنامي الموارد العامة بذات المعدلات التي يتنامى بها الإنفاق العام.

الأمر الذي يؤدي إلى فجوى بين الجانبين والتي تؤدي إلى زيادة الدين العام الذي تعاني منه كل من الولايات وبدرجة أكبر البلديات، والتي تعمل بشكل مكثف للحد منه. والطريقة الأسهل للحد من هذا العجز ووجود ديون على مثل هذه المؤسسات هي الحرص على تحصيل مستحقاتها لأن إهمال مثل هذه الحقوق لها آثار سلبية على الموازنات، مما يؤدي كذلك إلى إعاقة تنفيذ متطلبات التنمية وعواقب أخرى.

2- مراجعة موقف المخزون السلعي ورفع كفاءة استخدامه وتصريف:

إن تزايد المخزون السلعي عن الحدود الإستراتيجية للاحتفاظ بهذا المخزون تشكل مشكلة كبيرة، ومعنى ذلك تحميل الإنفاق العام بما كان يمكن تجنبه، كما يعني إهدار لموارد عمومية في غير محلها.

لذلك فإن مراجع موقف المخزون السلعي ورفع كفاءة استخدامه وتصريفه يعد هدفا رئيسيا من أهداف الموازنة

وينبغي في هذا المجال العمل على:

- حصر المخازن الرئيسية والفرعية ومحتوياتها
- مراجعة المخزون السلعي مراجعة دقيقة تصنيفه تصنيفا سليما مع تحديد الحدود الإستراتيجية لكل صنه من أصناف المخزون والمدة الزمنية التي يغطيها

3- تعميق اللامركزية وتعظيم دور البلديات:

إن التوجه نحو اللامركزية أكثر بات من الضروريات التي ينبغي ان تصاحب دور الولاية وقبلها الدولة في تنشيطها للأداء وللإدارة لتكون فعالية وقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لطبيعة وظروف كل منطقة وهو ما أصبح يستوجب إعطاء دور أكبر لهاته المؤسسات وخاصة البلديات، والحد من مركزية القرارات التي قد تعوق التنفيذ والتوقيتات المناسبة.

4- زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار محور رئيسي للتنمية وتشغيل الشباب ومعالجة البطالة :

في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 والمتمثل في الأموال الضخمة التي خصصتها الدولة للاستثمار العمومي والذي حتما سيزيد من النتاج ويشجع الاستثمار أكثر والذي غن تحقق سوف يؤدي إلى:

- رفع معدل النمو للنتاج المحلي الإجمالي وما يرتبط به من زيادة في الدخل الوطني ومن ثم زيادة دخول المواطنين.
- زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاجية وما ينجر عنه من حد في الاستيراد ومن ثم تحسين الميزان التجاري.
- تنشيط الصادرات مع ما يتطلبه ذلك من تحسين المنتج والتخطيط الجيد لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق.

وفشل الاستثمارات الخاصة ومنها الأجنبية ولجوء الدولة إلى الاستثمارات العمومية والتي تقف على تنفيذها الجماعات المحلية والتي تمثل القاعدة الأساسية لبناء أصول مجتمع وإنشاء البنية الأساسية اللازمة له وتوفير احتياجات الأصول من إحلال وتجديد. كل هذه الأمور تدفع المشاريع لتكون قادرة على تحقيق التنمية والانتاج.

للتسيير العقلاني للموارد المتاحة لابد من:

ربط المشاريع الاستثمارية بدراسة حقيقية للجدوى الاقتصادية تضمن اتساق تلك المشاريع مع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هذا من جهة أخرى تحقيق أعلى معدلات النمو المنشود والحفاظ على الموارد المستخدمة في

تمويل تلك المشاريع، وهذا يكون بالمراقبة المستمرة وفرض ضرورة وجود خبراء محاسبة ومدققين لمتابعة سير الأشغال من بدايتها لنهايتها.

وبهذا نكون قد حققنا الأهداف المسطرة في الخطة الإستراتيجية والمتمثلة في الحفاظ على الأموال العمومية من الفساد الإداري

خاتمـــة:

نتيجة للتحديات التي تواجه المؤسسات العمومية وعليه يستوجب تطبيق بعض الآليات للحد من الفساد الإداري والمالي. اتضح أن وجود مدققين في مثل هذه المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة لأن بإمكان هؤلاء العمل على تطوير نظام الرقابة الداخلي وتقويته والذي من شأنه تحقيق الهدف، مع تفعيل دور الأدوات الرقابية في الجماعات المحلية لتحقيق الأهداف المنشودة مع تبني إستراتيجية فعالة معتمدة على الإمكانيات التنفيذية لمعالجة مختلف الظواهر والأخذ بعين الاعتبار ضوابط حماية المصالح انطلاقا من الرقابة الداخلية.

المراجـــع:

1- http:/www.google.com/search ?ht=fr
2- www. Al-ghad.org/13148021177/…/idexhtml.
3- Ibid
4- http://www.annabaa.org/nbaneus/68/035.htm.
5- http:/Allasyria.ifo/content/view/7753/85/
6- www.alsabah.com/paper.ph?source= akbar&mit
7- الدكتور أحمد حلمي جمعة –الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد –دار الصفا للنشر والتوزيع-عمان-2009.
8- http:/www.google.com/stantines.com/f.aspx ? t=24312716